

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٦٦**

الاثنين ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مهدييف	(أذربيجان)
	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد موورايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد يانغ تاو
	غواتيمالا	السيدة بولانيوس بيريس
	فرنسا	السيد بون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس
	الهند	السيد كومار

جدول الأعمال

الحالة في غينيا - بيساو

تقرير خاص للأمين العام عن الحالة في غينيا - بيساو (S/2012/280)



12-33103 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير خاص للأمين العام عن الحالة في غينيا – بيساو (S/2012/280)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أنغولا وغينيا – بيساو إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمشاركة وزير العلاقات الخارجية في أنغولا ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في غينيا – بيساو في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة سلامتو حسيني سليمان، مفوضة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للشؤون السياسية والسلام والأمن، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/280، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن الحالة في غينيا– بيساو.

أعطي الكلمة الآن للسيد موتابوبا.

السيد موتابوبا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض على المجلس آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في غينيا – بيساو (S/2012/280)، المؤرخ في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. فيما يلي أبرز النقاط عن الحالة في الميدان وعلى الصعيد الدولي منذ إعداد التقرير بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

على الصعيد الوطني، لبى إطلاق سراح الرئيس المؤقت رايموندو بيريرا ورئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور في ٢٧ نيسان/أبريل شرطا أساسيا للحزب الحاكم، الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر (الحزب الأفريقي) للمشاركة في أي محادثات. وفي حين أفرج أيضا عن وزير الدولة للمحاربين السابقين، العميد فوديه كاساما، في ٢٨ نيسان/أبريل، من المهم أن نلاحظ أن عدة مسؤولين حكوميين ما زالوا يبحثون عن ملجأ في المجمعات الدبلوماسية في بيساو أو لا يزالون مختبئين. لذلك فمن المهم العمل على تحسين الظروف الأمنية الحالية لضمان العودة الآمنة لهؤلاء المسؤولين، وتسهيل استعادة النظام الدستوري في البلد.

وفي حين أن الحزب الأفريقي يواجه انقسامات داخلية، مع تعليق عضوية ٣٥ عضوا للتشكيك في مصداقية زعيم الحزب، كارلوس غوميز جونيور، ما برح الحزب يدعو إلى الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري وإعادة السلطات المدنية المنتخبة دستوريا. وقد أدانت الجبهة الوطنية المناهضة للانقلاب، بقيادة مستشار الرئيس الراحل مالام باكاي سانها لشؤون إصلاح القطاع الأمني وزعيم حزب التضامن

والعمل، إيانكوبا ديولا نجاي، الانقلاب ودعت إلى، أولا، القيام فورا باستعادة النظام الدستوري والإفراج عن جميع المعتقلين؛ ثانيا، إنهاء اضطهاد القادة الحكوميين ونهب الممتلكات العامة؛ ثالثا، إعادة حكومة الحزب الأفريقي المنتخبة في انتخابات ٢٠٠٨؛ رابعا، نشر قوة استقرار مناطة بولاية من الأمم المتحدة لتوفير الأمن لمؤسسات الدولة وتيسير تنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن؛ خامسا، مكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات؛ سادسا، فرض جزاءات فردية على قادة الانقلاب ومحاكمتهم؛ سابعا، إنجاز العملية الانتخابية.

وإذ تستمر المفاوضات من أجل إيجاد حل للأزمة، نحيت احتياجات السكان في غينيا - بيساو جانبا. ونتيجة للأزمة السياسية، تأخر دفع رواتب الموظفين العموميين في ظل عدم وجود حكومة، وتعطل موسم تجارة جوز الكاجو، ذي الأهمية الحيوية للاقتصاد ولمعيشة السكان. وأشارت التقييمات التي أجراها برنامج الأغذية العالمي للأمن الغذائي لقياس تأثير الحالة الراهنة على الأمن الغذائي للأسرة في مناطق أويو، كوينارا، غابو، بافاتا، كاشيو إلى أن جوز الكاجو يجري تداوله بسعر يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ فرنك أفريقي للكيلوغرام الواحد - بما يقل عن السعر المتفق عليه، الذي يبلغ ٢٥٠ فرنك للكيلوغرام الواحد. وبالإضافة إلى ذلك، زادت تجارة المقايضة في ظل عدم توفر تدفقات نقدية. يؤثر هذا تأثيرا خطيرا على عائدات السكان الذين يعتمدون على هذا المنتج الرئيسي للتصدير وقدرتهم على كسب العيش أو على البقاء على قيد الحياة.

وفي مواجهة الأزمة التي تتطور بسرعة، واصلت الأمم المتحدة في الميدان تعبئة الجهود لضمان العودة سريعا وبشكل سلمي إلى النظام الدستوري. وتحقيقا لهذه الغاية، اجتمع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو مع المجلس العسكري في عدد من المناسبات للتأكيد على ضرورة عودة البلد إلى الحكم الدستوري، وإطلاق سراح المسؤولين المعتقلين، وإنجاز العملية الانتخابية.

وعقب إصدار مجلس الأمن بيانه الرئاسي المؤرخ في ٢١ نيسان/أبريل (S/PRST/2012/15)، اجتمع مكتبي مع قيادة المجلس العسكري الحاكم لتسليم نسخة من البيان الرئاسي والاستفسار عن الخطوات التي يعتزم المجلس العسكري اتخاذها للامتثال للبيان. وأشار المجلس العسكري إلى أنه يجري مفاوضات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف التوصل إلى حل للأزمة. وخلال الاجتماع، وافق على إتاحة حق الوصول للأمم المتحدة لزيارة المعتقلين، وجرت تلك الزيارة في ٢٦ نيسان/أبريل عام ٢٠١٢.

وقد تشاورت أيضا مع الحزب الأفريقي وأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني للتأكد من مختلف مواقفهم بشأن الانقلاب وتشجيع مشاركتهم في عملية الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعموما، فإن الانقلاب لا يحظى بشعبية في البلد، خاصة بين السكان وجمعية المناضلين السابقين من أجل الحرية. هناك قلق متزايد، خاصة بشأن حقيقة أنه كلما طالت مدة التوصل إلى حل للأزمة، كلما كانت الآثار الاجتماعية والاقتصادية أشد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك فرض قيود على حرية التعبير والتجمع السلمي والترهيب والاعتقال التعسفي، مستمرة بلا هوادة.

وقد اجتمع قسم حقوق الإنسان التابع للمكتب على أساس منتظم لتحليل أثر الانقلاب على حالة حقوق الإنسان في البلد. ويرصد القسم الحالة في مراكز الاحتجاز ودعا السلطات العسكرية إلى احترام حقوق الإنسان للمعتقلين. وأجرى الفريق العامل للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة أيضا تقييما للحالة الإنسانية في أعقاب انقلاب ١٢ نيسان/أبريل، واستعرض

خطة الطوارئ المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة. وخلص التقييم إلى أن الحالة ليست حرجة في الوقت الراهن.

أجريتُ أيضاً سلسلة من المناقشات المنتظمة مع الشركاء الدوليين المقيمين في بيساو حيث رددتُ دعوة المجلس إلى توحيد وتنسيق صوتنا وإجراءاتنا في التصدي للأزمة السياسية الجارية. ولكفالة تقاسم المعلومات بصورة فعالة، فضلاً عن الدعم المتبادل بين الشركاء الدوليين وتنسيق الجهود، وافق الشركاء الدوليون في بيساو على إنشاء فريق اتصال معني بالأزمة، يضم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والأمم المتحدة، ومن المحتمل أن يضم الاتحاد الأوروبي بوصفه أحد الشركاء الرئيسيين، وذلك تحت رئاسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وسيعقد الفريق أول اجتماع رسمي له بعد عودتي إلى بيساو.

على المستوى الإقليمي، واصلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قيادة عملية الوساطة الرامية إلى تيسير إعادة النظام الدستوري بصورة سلمية. في هذا الصدد، عقدت غامبيا، بالنيابة عن فريق الاتصال والمتابعة الإقليمي التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اجتماعاً لأصحاب المصلحة في غينيا - بيساو، في بانجول في ٢٩ نيسان/أبريل. حضر الاجتماع ممثلون من غينيا - بيساو، بما في ذلك الطغمة العسكرية، والحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، وملتقى الأحزاب السياسية المعارضة، والمرشحون الخمسة المتنافسون في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية، فضلاً عن فريق الإصلاح بين الديانات، الذي كان قد حاول، قبل الانقلاب، التوسط من أجل إكمال العملية الانتخابية.

وخلال الاجتماع، اقترح فريق الاتصال والمتابعة الإقليمي الحلول التالية: أولاً، اتخاذ تدابير فورية لإعادة النظام الدستوري؛ ثانياً، وضع فترة انتقالية مدتها ١٢ شهراً لتنقيح الدستور والقانون الانتخابي، وتنفيذ البرنامج الوطني لإصلاح قطاع الأمن والإصلاحات الأخرى الرامية إلى التمهيد لإجراء انتخابات جديدة لاختيار رئيس خلال الفترة الانتقالية؛ ثالثا، إعادة تنصيب السيد ريموندو بيريرا رئيساً مؤقتا؛ رابعاً، تعيين رئيس وزراء توافقي يتمتع بكامل السلطات ليتولى قيادة حكومة ذات قاعدة عريضة خلال الفترة الانتقالية؛ خامساً، إسناد حقيبتي الداخلية والدفاع للطغمة العسكرية؛ سادساً، تمديد ولاية الجمعية الوطنية حتى نهاية الفترة الانتقالية؛ سابعاً، نشر قوة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتوفير الأمن لمغادرة البعثة الأنغولية وكفالة الأمن خلال الفترة الانتقالية والمساعدة في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن في إطار خارطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية دعماً لاستراتيجيات إصلاح قطاع الأمن.

مع أن قمة الجماعة الاقتصادية المعقودة في أبيدجان في ٢٦ نيسان/أبريل بدأت على أرضية إيجابية وقادت إلى إطلاق سراح الرئيس المؤقت ورئيس الوزراء، فقد أصاب الجمود محادثات بانجول المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل حين اختلفت الأطراف في بعض المسائل الرئيسية، مثل من سيكون الرئيس المؤقت. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت الاقتراحات التي قدمها فريق المتابعة الإقليمي تدابير يمكن الطعن فيها باعتبارها لا تلبي مبدأ عدم التسامح المطلق الذي تعتمده الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودعوة مجلس الأمن إلى إعادة النظام الدستوري. ويصدق ذلك بصورة خاصة على اقتراح منح الطغمة العسكرية حقيبتي الدفاع والداخلية في الحكومة الانتقالية.

وهناك أيضاً عدم وضوح في ما هو المقصود بإكمال العملية الانتخابية. زعم المتحدث الرسمي باسم القوات

المسلحة أن الطغمة العسكرية امتثلت امتثالاً كاملاً لمتطلبات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن نقطة الاختلاف الوحيدة هي مسألة الرئاسة الانتقالية. وأصرت جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، من جانبها، على ضرورة أن يقوم الحل على فرضية واحدة، ألا وهي احترام الشرعية الدستورية والديمقراطية. فحسبما ترى هذه الجماعة، التي لم تشترك في المفاوضات الميدانية، تعني إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي إطلاق سراح جميع المعتقلين، وعودة السلطة إلى السلطات المدنية الشرعية – أي الرئيس المؤقت، ورئيس الوزراء والحكومة – واختتام العملية الانتخابية التي بدأت في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٢.

في ٣ أيار/مايو، حضرتُ مؤتمر قمة استثنائياً لرؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن غينيا – بيساو في داكار. وجدد زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيانهم الختامي التأكيد على مبدأ عدم التسامح مطلقاً مع الانقلابات في المنطقة دون الإقليمية، وأكدوا قرارهم السابق القاضي بنشر فرقة من القوة الاحتياطية التابعة للجماعة في غينيا – بيساو، لكن بدون تحديد جدول زمني. كما حدد البيان فترة انتقالية مدتها ١٢ شهرا في البلد، سوف تتخذ خلالها التدابير التالية بمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: أولاً، استعراض النصوص القانونية لغينيا – بيساو، بما في ذلك دستور البلد وقانونه الانتخابي؛ وثانياً، إجراء إصلاحات في قطاعي الدفاع والأمن والإصلاحات الأخرى الهادفة إلى التمهيد لإجراء انتخابات جديدة لاختيار رئيس الدولة في نهاية الفترة الانتقالية.

وأوصوا أيضاً، أولاً، بأن تجدد الجمعية الوطنية قيادتها من خلال عملية اقتراع، بعدها يتولى رئيس الجمعية الوطنية المنتخب مهام رئيس الجمهورية المؤقت، على أن يصبح نائب رئيس الجمعية الوطنية المنتخب رئيساً للجمعية الوطنية؛ ثانياً، تعيين رئيس وزراء توافقي يحظى بصلاحيات كاملة ليتولى رئاسة حكومة ذات قاعدة عريضة تقود الفترة الانتقالية إلى خاتمتها؛ ثالثا، لا يحق للرئيس المؤقت ورئيس الوزراء الانتقالي الترشح في الانتخابات الرئاسية المزمعة؛ وتمديد فترة عضوية الجمعية الوطنية من خلال الآليات الملائمة لتغطي الفترة الانتقالية. بالإضافة إلى ذلك، وجه زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مفوضية الجماعة بالسعي للحصول على مساعدة الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي في تنفيذ هذه التدابير. كما قرروا استمرار الجزاءات المفروضة على الطغمة العسكرية حتى يقبل جميع الفرقاء بطرائق عودة النظام الدستوري.

في غضون ذلك، فرض الاتحاد الأوروبي جزاءات محددة الأهداف على ستة من أعضاء الطغمة العسكرية، تتضمن حظر السفر وتجميد الأصول. وأصدرت جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، من جانبها، قراراً في ٥ أيار/مايو طالبت فيه، فيما طالبت به، بإعادة الرئيس ورئيس الوزراء المؤقتين إلى منصبيهما، واختتام العملية الانتخابية التي أوقفها الانقلاب في ١٢ نيسان/أبريل. كما دعا مجلس الأمن إلى فرض جزاءات محددة الأهداف على العسكريين والمدنيين المتورطين في الانقلاب، وجدد الإعراب عن دعمه لإنشاء قوة لتحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو بولاية تأذن بها الأمم المتحدة تتضمن قوات من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الأفريقي.

الأطراف الرئيسية في عملية الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي الطغمة العسكرية والأحزاب السياسية، بما فيها الحزب الأفريقي، التي شكلت الحكومة المنتخبة دستورياً قبل وقوع الانقلاب في ١٢ نيسان/أبريل. ويحتج الحزب الأفريقي قائلاً إنه لا ينبغي أن تكون جميع الأحزاب على قدم المساواة في المفاوضات، موضحاً أن تمثيلها ينبغي أن يستند إلى نتائج الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٨.

في وثيقة صدرت في ٢ أيار/مايو بعنوان ”مذكرة بشأن الكيفية التي تدعو إليها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإدارة الأزمة السياسية - العسكرية في غينيا - بيساو“، أعربت اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الأفريقي عن بعض التحفظات على قرارات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، شدد الحزب الأفريقي على أهمية المحافظة على سياسة عدم التسامح مطلقاً مع انقلاب ١٢ نيسان/أبريل، معرباً عن تصميمه على عدم المشاركة في هيئة انتقالية تضفي الشرعية، صراحةً أو ضمنا، على الانقلاب أو المصداقية على قادته. كما عدد الحزب الأفريقي قرارات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي يراها غير دستورية، ومن بينها تعيين عضوين من الطغمة العسكرية وزيرين للدفاع والداخلية، بينما ينص دستور غينيا - بيساو على حظر ممارسة النشاط السياسي على القوات المسلحة وأعضائها العاملين.

في مذكرة أخرى صدرت في ٥ أيار/مايو، كرر المكتب السياسي رسائله السابقة، ورفض اقتراح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تمديدَ ولاية الجمعية الوطنية إلى ما بعد تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وأكد المكتب السياسي أنه سيأمر كتلته البرلمانية بعدم المشاركة في أي عملية لا تحترم القواعد المتفق عليها لتسيير أعمال البرلمان.

اسمحوا لي بأن اختتم بالنقاط الرئيسية التالية.

أولا، أود أن أؤكد مجددا إدانة الأمم المتحدة القوية لاستيلاء القوات المسلحة في غينيا - بيساو على السلطة بطريقة غير دستورية. وأؤكد أيضا أهمية أن تدعم الأمم المتحدة عملية الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي ينبغي أن تهدف إلى كفالة استعادة الحكم الدستوري في البلد وفقا لدستور غينيا - بيساو.

ثانيا، في ضوء الانقسامات في غينيا - بيساو، بما في ذلك داخل وبين المجموعات السياسية والعسكرية في البلد، يجب أن يكون أي حل مستدام للأزمة السياسية الراهنة حلا شاملا لجميع أصحاب المصلحة الوطنيين. وفي هذا الصدد، سأواصل العمل مع الجهات الفاعلة الوطنية لتشجيع إجراء حوار شامل بين شرائح مجتمع غينيا - بيساو بهدف التوصل إلى حل توافقي للأزمة الراهنة.

ثالثا، إن استمرار التأخر في عودة الحياة إلى طبيعتها في غينيا - بيساو يؤثر سلبا على المواطنين الأبرياء في البلد الذين يريدون أن يروا حلا سريعا للأزمة. وفي هذا الصدد، قد يرغب المجلس في أن ينظر في فرض تدابير محددة الأهداف ضد من يواصلون عرقلة العودة إلى النظام الدستوري في البلد.

أخيرا، لا يملك المجتمع الدولي ترف أن يكون منقسما في عمله في غينيا - بيساو. وفي هذا الصدد، من الضروري أن يتفق جميع الشركاء الدوليين - ولا سيما الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة - على استجابة دولية مشتركة لتيسير استعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو بطريقة سلمية. وأود أن أؤكد للمجلس أنني سأواصل العمل مع أصحاب المصلحة الدوليين بغية تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موتابوبا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمدو صالحو ديالو بيريز، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في غينيا - بيساو.

السيد بيريز (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): أود أن أهنئكم وبلدكم،

سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو.

وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس مرة أخرى على إتاحة الفرصة لي، في غضون فترة ثلاثة أسابيع، للمشاركة في أعمال المجلس بالنيابة عن الحكومة الشرعية لغينيا – بيساو.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لوزير العلاقات الخارجية في أنغولا الذي سيتكلم بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وممثلة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام وللممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في غينيا – بيساو.

في ضوء آخر التطورات في الوضع السياسي والعسكري الحالي – أي ما خلص إليه اجتماع فريق الاتصال الوزاري الإقليمي الذي عقد في بانجول في ٢٩ نيسان/أبريل والبيان الختامي الصادر عن الاجتماع الاستثنائي لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية الذي عُقد في داكار في ٣ أيار/مايو – تغتنم السلطات الشرعية في غينيا – بيساو هذه الفرصة لتنوه مرة أخرى بجهود الجماعة الاقتصادية وتشكرها على هذه الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل للأزمة الناجمة عن الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل.

ونحن سعداء بالمواقف الصلبة التي اتخذها مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والتي أدانت بشدة الانقلاب العسكري ونظرت في فرض جزاءات على منظميه. كما أننا في غاية السعادة بالإفراج عن الرئيس رايموندو بيريرا ورئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور وغيرهما من السياسيين الذين كانوا قيد الاحتجاز العسكري. ومع ذلك، نود أن ننبه المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، إلى أن منظمي الانقلاب ومؤيديهم يواصلون ارتكاب فظائع في العاصمة وفي المناطق الداخلية من البلد على السواء.

وعلى سبيل المثال، فإن العديد من أعضاء الحكومة وزعماء الأحزاب وحكام المناطق والأفراد المرتبطين بالرئيس المؤقت ورئيس الوزراء وممثلي السلطة القضائية، بمن فيهم رئيسها، ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية وبعض المتعاونين الرئيسيين لا يزالون مختبئين منذ وقوع الانقلاب في ١٢ نيسان/أبريل، حيث يختبئ الكثيرون منهم في مقار دبلوماسية في بيساو.

ولا يزال الجيش يمنع المسيرات السلمية ويفرقها بعنف في حالة تنظيمها.

ولا تزال حوادث الاعتداء وسرقة الماشية تقع في بيساو وفي الريف، حيث لا يجد الضحايا المدنيون من يحميهم من الجماعات الإجرامية المنظمة.

وتنهب عناصر عسكرية أموال العديد من المؤسسات العامة دون أدنى مراعاة للإجراءات القانونية والإدارية.

وأكبر حزب في برلمان غينيا – بيساو قد أصبح فعليا بلا قيادة منذ ١٢ نيسان/أبريل، حيث أن زعماءه مختبئون بسبب الاضطهاد والتهديدات من جانب السلطة العسكرية غير الشرعية.

وتتواصل أعمال نهب منزل رئيس الوزراء والمرشح في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، والذي كان قد تعرض للقصف والتدمير من قبل الجيش، على الرغم من أن الجيش يُفترض أنه يحرسه.

تشعر السلطات الشرعية في غينيا – بيساو بالقلق إزاء الآلية التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لتنفيذ مبدأ عدم التسامح إطلاقا في مواجهة الانقلابات، على النحو المفصل في البيان الختامي لمؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء الدول

والحكومات المعقود في ٣ أيار/مايو. وفي الواقع، فإن الحل الذي أوصت به الجماعة يمكن أن يكون، في الممارسة العملية، طريقة غير فعالة لتسوية الأزمة السياسية والعسكرية الراهنة، مما قد يؤدي إلى تفاقم وتأجيل المشاكل التي يواجهها البلد. ومن الناحية الموضوعية، فإنه يضفي أيضا الشرعية على الانقلاب بعدم تأييد استمرار العملية الانتخابية للجولة الثانية من التصويت، أو عودة السلطات الشرعية التي يفترض أن تحكم حتى ١١ نيسان/أبريل.

ومما يعزز هذا الرأي في الواقع إقرار انتخاب مكتب جديد للجمعية الوطنية الشعبية والتوصية بتشكيل حكومة انتقالية بمشاركة الأحزاب السياسية. ولذلك، نرى أن الحل الذي أوصت به الجماعة الاقتصادية يشجع على ما يبدو الانقلابات في أفريقيا، ولا سيما في غينيا - بيساو، بدلا من مكافحتها.

وفي هذا السياق، ترى السلطات الشرعية لجمهورية غينيا - بيساو أن الآلية التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لتنفيذ مبدأها المتمثل في عدم التسامح إطلاقا في مواجهة الانقلابات، بإقصاء رئيس الجمهورية المؤقت المنتخب ديمقراطيا ورئيس الوزراء، لا تراعي مبدأ العودة إلى النظام الدستوري التي يطالب بها المجتمع الدولي، وتحديدا المجلس من خلال بيانه الرئاسي (S/PRST/2012/15) والجهات السياسية والمدنية الفاعلة الرئيسية في غينيا - بيساو.

إن موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن ذلك، بعيد أيضا كل البعد عن المواقف التي اتخذتها هيئات أخرى من المجتمع الدولي، خصوصا الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والأمم المتحدة.

لتلك الأسباب، تجدد حكومة جمهورية غينيا - بيساو التأكيد للمجلس على تصميمها على الاستجابة للطلبات الواردة في البيان الرئاسي الصادر عن المجلس في ٢١ نيسان/أبريل، الذي أعاد المجتمع الدولي التأكيد عليها، معتبرا الشروط التالية شروطا ضرورية ولازمة قصد الاستعادة الفورية للنظام الدستوري والشرعية الديمقراطية، وفقا للإطار الدستوري لغينيا - بيساو.

تتمثل تلك الشروط أولا، في إعادة السلطة الفعلية للزعماء المنتخبين ديمقراطيا، الذين كانوا يخدمون الشعب حتى تاريخ ١١ نيسان/أبريل، وهم الرئيس المؤقت للجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية.

وثانيا إرسال قوة متعددة الجنسيات، على أساس تعاون مختلف المنظمات الدولية ومشاركتها بشكل طوعي، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والأمم المتحدة. ويتعين أن تسند لهذه القوة ولاية تشمل ضمان حماية زعماء الحكومة والمؤسسات والسلطات المدنية، فضلا عن عقد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية والتشريعية بحلول نهاية هذا العام.

ثالثا، يتعين الاستمرار في العملية الانتخابية، من خلال عقد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، التي أوقفها الانقلاب العسكري الذي جرى في ١٢ نيسان/أبريل.

رابعا، إقالة القادة العسكريين الحاليين من مناصبهم في القوات المسلحة الغينية بشكل فوري، نظرا لدورهم في إشعال فتيل جميع الثورات في غينيا - بيساو خلال الأربعة عشر عاما الماضية.

خامسا، ضرورة إصلاح القوات المسلحة كما هو منصوص عليه في إصلاح القطاع الأمني المقترح، الذي ستسهم فيه القوة الدولية بنشاط من خلال المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذه، ومن أجل إنشاء جيش ديمقراطي وجمهوري.

سادسا، يتعين فرض جزاءات على قادة الانقلاب ورفاقهم. أخيرا، يتعين توجيه اتهامات جنائية للقادة

ورفاقهم، جراء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة للانقلاب الناجمة عن أعمال التخريب والنهب التي طالت المحال التجارية والمساكن الخاصة خلال التعطيل الذي تعرض له النظام الدستوري. وتؤيد أغلبية الرأي العام في البلد موقفنا، بما في ذلك الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر وأعضاؤه في البرلمان وجميع الأطراف التي تتشكل منها الحركة الوطنية المعارضة للانقلاب، ورابطة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو والنقابات العمالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جورج ربيلو شيكوتي، وزير العلاقات الخارجية لأنغولا، الذي يتكلم بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

السيد شيكوتي (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصاً باللغة الإنكليزية): إنني أخاطب المجلس بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية التي تضم: البرازيل، البرتغال، تيمور - ليشتي، الرأس الأخضر، ساو تومي وبرينسيبي، غينيا - بيساو، موزامبيق، وبلدي أنغولا، الذي يرأس حاليا الجماعة.

أطلق المجتمع الدولي خلال الأسابيع الأخيرة، في إطار الرد على الانقلاب الذي جرى في غينيا - بيساو، مبادرات ترمي إلى التوصل إلى حل يحفظ كرامة الشعب الغيني ويتيح استعادة حقوقه المشروعة في الحياة الطبيعية والسلام والعدالة والحرية والتنمية. في ذلك الصدد، تشرفت قبل أسبوعين بالمشاركة في جلسة مجلس الأمن (S/PV.6755)، التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت رئيسة المجلس خلال ذلك الشهر، والتي سنحت لنا الفرصة خلالها بمناقشة موضوع غينيا - بيساو. واليوم فإننا نتخذ مرة أخرى تدابير لإيجاد حل مقبول يرضي المجتمع الدولي.

لا يزال يساور جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ودولها الأعضاء، قلق بالغ جراء التطورات التي يشهدها البلد، وقد اعتمدنا قرارين بشأن غينيا - بيساو، كان آخرهما في ٥ أيار/مايو، وأكدنا من جديد بأن السلطات التي تعترف بها الجماعة فحسب، هي تلك التي تستمد سلطتها من الشرعيتين الدستورية والديمقراطية، وقدما الدعم الكامل لوجهة النظر التي عبرت عنها الحكومة الشرعية لغينيا - بيساو، عقب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عُقد في دكار في ٣ أيار/مايو.

رغم تنديد المجتمع الدولي التام بالانقلاب، ومطالبه باستعادة سيادة القانون في غينيا - بيساو، لم يجر تحقيق نتائج حتى الآن تسمح بضمان استعادة الحياة الطبيعية الدستورية. إننا نرحب بإطلاق سراح المسؤولين الحكوميين الذين سجنوا بعد الانقلاب العسكري، بمن في ذلك الرئيس المؤقت، رايموندو بيريرا ورئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور، وندعو إلى إطلاق سراح من تبقى من الذين اعتقلوا بعد الانقلاب. ونرى أنه ليس ممكنا أن يعتبر الشعب الغيني نفسه حراً، ما دام لم يتمتع بعد بحقوقه السياسية والمدنية سواء داخل غيينا - بيساو أم خارجها.

وترحب جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بالموقف الذي اتخذته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، المتمثل في إدانة الانقلاب العسكري بشدة. وتدعو الجماعة مجلس الأمن إلى بذل كل جهد ممكن لاستعادة النظام الدستوري على الفور، وإعادة الحكومة الشرعية في غينيا - بيساو، واختتام العملية الانتخابية. وتناشد الجماعة أيضاً مجلس الأمن لفرض جزاءات موجهة على الأفراد العسكريين والمدنيين المتورطين في الانقلاب، وتعرب عن تأييدها للجزاءات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي

مؤخراً، وتلك التي تخطط لها أيضا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي هذا الوقت، فإن أهم مهمة ينبغي أن يؤديها المجتمع الدولي – تحت قيادة مجلس الأمن – هي تنفيذ آليات مناسبة لاستعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو. وفي ذلك الصدد، فإننا نكرر تأييدنا لطلب الحكومة الشرعية في غينيا – بيساو، المتعلق بإنشاء ونشر قوة لتحقيق الاستقرار الشامل في البلد، تتألف من موظفين من البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأفريقي، بموجب تفويض من مجلس الأمن.

وعليه، ينبغي للمجلس التداول على وجه السرعة بشأن هذا الاقتراح بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بغية إنشاء ولاية لبعثة قادرة على صون النظام الدستوري، وحماية مؤسسات البلد وسلطاته القانونية، وكذلك حماية المواطنين، فضلاً عن كفالة اختتام العملية الانتخابية، وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لقطاع الدفاع والأمن، وأخيرا وليس آخرا، مكافحة الاتجار بالمخدرات على نحو فعال، وما يرتبط بذلك من ممارسات إفلات من العقاب.

وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والدول الأعضاء فيها على استعداد تام لتقديم مساهمة حقيقية لتلك المبادرة، بوصفها الخيار الأفضل بين الجهود المبذولة حاليا لحل الأزمة – ولكونها الحل الأكثر شمولا ومتعدد الأطراف بالنسبة للقوى السياسية والاجتماعية ولشعب غينيا – بيساو – وهي المبادرة التي توفر أفضل ضمان لتحقيق النجاح.

ونرى في أعقاب إنشاء البعثة الأنغولية للمساعدة التقنية والعسكرية، التي كانت ملتزمة التزاما تاما بالتوصل إلى حل ثنائي للإصلاحات اللازمة لقطاع الدفاع والأمن، وبعد أن ثبتت استحالة تنفيذ مذكرة التفاهم الثلاثية بين حكومة غينيا – بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية – على النحو المنصوص عليه في خريطة الطريق نحو الإصلاح – أن الوقت قد حان لاتباع نهج متعدد الأطراف لدعم الاستقرار في غينيا – بيساو تحت رعاية مجلس الأمن. ويبدو أن ذلك هو الطريق لمساعدة ذلك البلد.

ونقترح إنشاء فريق اتصال معني بالأزمة في غينيا – بيساو بصورة عاجلة، بتنسيق من قبل الأمم المتحدة، على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام مؤخراً عن الحالة في غينيا – بيساو (S/2012/280)، وبمشاركة من ممثلين عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

وأود في الختام، أن ألفت انتباه المجلس إلى الآفة الرهيبة التي يسببها الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة في غينيا – بيساو، إلى جانب الأشكال الأخرى من الاتجار البالغة الخطورة على الرغم من أنها أقل انتشارا نسبياً. ومن رأينا أن النية المعلنة للحكومة الشرعية في البلد بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات، كانت السبب الرئيسي وراء الانقلاب. وعليه فإن أمام المجتمع الدولي تحدياً يتمثل في حشد الإرادة اللازمة لتلك المعركة، نظراً لأن تلك الآفة تمثل شاغلاً للجميع لكونها تؤثر علينا جميعا، وتسبب ضررا لا يمكن إصلاحه للتماسك السياسي لذلك البلد، ولرفاهه الاجتماعي والمعنوي. وعليه، فإن من الأهمية بمكان تعزيز الدعم لخطة الجماعة الاقتصادية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات، وخاصة في غرب أفريقيا.

وأود أخيرا تنبيه مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى الحالة الإنسانية الخطيرة الناشئة في غينيا – بيساو، وخصوصاً، حالة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، مع خطر تفشي الأوبئة، وهي حالة تقتضي الاستجابة واتخاذ الإجراءات المناسبة لها من قبل المجتمع الدولي. ولا يمكننا تأخير هذه الاستجابة نظراً لاحتياجات غينيا – بيساو الملحة.

وأشعر بالامتنان لاهتمام المجلس ودعوته لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية للتصدي لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفيرة فيوتي.

السيدة ريبيرو فيوتي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت، وعلى دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بصفتي رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وأرحب بحضور وزير الخارجية والتعاون الدولي والمجتمعات المحلية في غينيا - بيساو، معالي السيد محمدو صاليو ديالو بيريز، ووزير خارجية أنغولا، ورئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، معالي السيد جورج شيكوتي. وأرحب أيضا بالسيدة سلاماتو سليمان، مفوضة الشؤون السياسية والسلام والأمن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جوزيف موتابوبا، لإحاطته الإعلامية، وعلى عمله القيم بوصفه رئيسا لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

ومنذ البداية، أدانت تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام بشدة، الاستيلاء على السلطة بالقوة من الحكومة الشرعية لغينيا - بيساو. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المجتمع الدولي قد أدان الانقلاب بشكل جماعي. فقد كانت الرسالة واضحة: لا بد من استعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو، ويجب الإفراج عن جميع الذين اعتُقلوا بصورة غير شرعية على سبيل الاستعجال. ونرى أن وحدة جميع شركاء غينيا - بيساو الدوليين وراء هذه الرسالة القوية من شأنها أن تسهم في استئناف العملية الديمقراطية، وفي إقناع منفذي الانقلاب بضرورة الانسحاب إلى ثكناتهم، وهو ما يسمح بعودة الحكم المدني.

وقد وضحنا - بإدانة الانقلاب - أيضا أنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة الوطنيين حل خلافاتهم عبر الحوار السياسي وليس عن طريق استخدام القوة مطلقاً. وينبغي أن تتمثل الخطوة الأولى لتعزيز المصالحة الوطنية في غينيا - بيساو في احترام سيادة القانون واستعادة النظام الدستوري. وينبغي أن نحافظ على المشاركة الفعالة والتنسيق بين مختلف الشركاء الدوليين، والمنظمات الإقليمية على وجه الخصوص. إن الإفراج مؤخرا عن الرئيس المؤقت ورئيس الوزراء تطور مهم، وينبغي النظر إليه باعتباره فرصة للحفاظ على الزخم، وتؤدي إلى استعادة سيادة القانون.

في هذه المرحلة، فإنه من الأهمية بمكان أن نواصل تنسيق جهودنا وأن نتكلم بصوت واحد، ونشدد على أن المجتمع الدولي، تحت أي ظروف، لن يتسامح مع الاستيلاء غير الدستوري على السلطة. ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التعاون ودعم كل منها لجهود الآخر. نحن نثني على الدور البارز الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في مناقشة الحلول لهذه الأزمة والتأكيد على أن أولئك الملتزمين بالسلام والاستقرار في غينيا - بيساو لن يقبلوا الإطاحة بحكومة ديمقراطية. إن الوقت قد حان لالتماس التقارب في الآراء والمواءمة بين إجراءاتنا بغية جعلها فعالة قدر الإمكان.

وتلتزم لجنة بناء السلام بمساعدة غينيا - بيساو في تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. كما أتيحت لي الفرصة لأؤكد في بياناتي السابقة أمام المجلس، فقد تحققت نتائج ملموسة في مجالات بناء المؤسسات والإنعاش الاقتصادي والإدارة المالية. دعوني أكرر أيضا أن البلد كان في سبيله إلى إجراء انتخابات ديمقراطية وأن الجولة الأولى شهدت إقبالا كبيرا واعتبر المراقبون الدوليون أنها موثوقة

وشفافة. إن الانقلاب يشكل ضربة قوية للإرادة الديمقراطية لشعب غينيا - بيساو.

أشير مرة بعد أخرى لتلك المكاسب كي أؤكد على أن مشاركة الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام مع غينيا - بيساو كانت تؤتي ثمارها. ورغم كل الصعوبات التي تواجه بلدا تضرر بسبب سنوات من الصراع، كانت غينيا - بيساو قد بدأت، بالتعاون مع المجتمع الدولي، في إيجاد اتجاه إيجابي من شأنه أن ينشئ دورة فعالة من الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

ولذلك أكرر الدعوة التي وجهها الممثل الخاص موتابوبا بأنه على جميع الشركاء الدوليين - الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الأوروبي - أن يقفوا متحدين في جهودهم لمساعدة غينيا - بيساو في هذه المرحلة الحرجة. وللحفاظ على المشاركة القوية للمجتمع الدولي مع غينيا - بيساو، من الأهمية بمكان استعادة النظام الدستوري. وأؤكد من جديد أن التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام على استعداد لمواصلة المشاركة في هذه الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة فيوتي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سليمان.

السيدة سليمان (تكلمت بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، التحيات الحارة من رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد كاردي ديزيريه وادراوغو، الذي يشرفني أن أمثله في جلسة مجلس الأمن الهامة اليوم.

تشهد الجلسات العديدة التي عقدها المجلس في الأسابيع الأخيرة لمناقشة الحالة في غينيا - بيساو على الأهمية التي يوليها المجلس والأمين العام لقضايا السلام والأمن في غرب أفريقيا. ولذلك، أود أن أعرب عن امتنان رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوضية الجماعة للدعم الذي يقدمه المجلس والأمين العام إلى المنطقة دون الإقليمية في جهودها لاستتباب السلام وتحقيق استقرار البيئة الأمنية.

وإذ أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الممتازة لجلسة اليوم، أود أيضا أن أنوه بالمتكلمين الذين أخذوا الكلمة قبلي، خاصة، السيد جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو، ووزير الشؤون الخارجية في غينيا - بيساو، ووزير العلاقات الخارجية في أنغولا، الذي تحدث باسم مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، ورئيسة التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

على مدى سنوات حتى الآن، تشكل غينيا - بيساو تحديا رئيسيا في حيز الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. إن المواجهة الدائمة بين الجيش المسيس بإفراط والطبقة السياسية المتشاحنة على الدوام تنطوي على خطر تحويل بلد جميل ذي إمكانات كبيرة إلى دولة منهارة تقريبا. لا يمكن السماح باستمرار هذا الاتجاه.

كثفت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، منذ ١٩ نيسان/أبريل، آخر مرة قدمت فيها الجماعة إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.6754)، جهودها الرامية إلى استعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو على وجه السرعة، لكن النتائج جاءت متباينة. وفي مؤتمر القمة الاستثنائي الآخر لرؤساء دول وحكومات الجماعة، في أبيدجان في ٢٦ نيسان/أبريل، الذي أشار إليه متكلمون سابقون، أدانت القمة الاتفاق بين القيادة العسكرية و ٢٦ حزبا ثانويا بشأن تأسيس ما يسمى بالمجلس الوطني الانتقالي ليحكم البلد لمدة عامين. وبدلا من ذلك، طالب

مـؤتمر قمـة الجماعـة بإنـشاء فتـرة انتقاليـة لمـدة ١٢ شـهرا في غينيـا – بيـساو تتـوج بإجراء انتخابـات رئاسـية. وأصـدر مؤتمر القمة أيضا توجيهات إلى مفوضـية الجماعـة بنـشر القـوة الاحتياطيـة للجماعـة في البلـد لتقـوم، مـن بـين مهـام أخـرى، بتأمين انسحاب البعثة الأنغولية للمـساعدة التقنيـة والعـسكرية في غينيـا – بيـساو، وتـأمين عمليـة الانتقـال المقترحـة وبـدء العمل في تنفيذ خريطة الطريق لإصلاح قطاع الـدفاع والأمـن في البلد.

واعتمـد رؤسـاء الـدول مجموعـة مـن الجـزاءات الـتي تستهدف القيادة العسكرية والمرتبطين بهـا، إلى جانـب فـرض جزاءات دبلوماسية واقتصادية ومالية على البلـد، إذا لم يقبـل المجلـس العـسكري مطالـب الجماعـة في غـضون ٧٢ سـاعة. كما أنشئت مجموعـة اتـصال إقليميـة، ترأسـها نيجيريـا وتـضم بنن والرأس الأخضر وغامبيا وغينيا والـسنغال وتوغـو، لمتابعـة قرارات مؤتمر القمة.

وفي انفراجـة كـبيرة في الأزمـة، نجحـت الجماعـة، في ٢٧ نيسان/أبريل، في تـأمين الإفـراج عـن كـل مـن الـرئيس المؤقـت، الـسيد رايمونـدو بيريـرا، ورئـيس الـوزراء، الـسيد كارلوس غوميز جونيور، اللـذين كانـا محتجـزين منـذ انقـلاب ١٢ نيـسان/أبريـل. وفي ٢٩ نيـسان/أبريـل، عقـدت مجموعـة الاتـصال الإقليميـة، كمـا ذكـر في وقـت سـابق، مـشاورات مكثفـــة في بـــانجول مـــع أصـــحاب المـــصلحة الرئيـــسيين في الأزمة – استمرت أكثـر مـن ١٢ سـاعة – بـشأن الطرائـق المتبعـة في العمليـة الانتقاليـة. وشمـــل المتحـــاورون القيـــادة العسكرية، والحزب الأفريقـي لتحقيـق اسـتقلال غينيـا والـرأس الأخـضر (الحـزب الأفريقـي)، ومجموعـة المرشـحين الرئاسـيين الخمسة في الانتخابات المجهضة، ومجموعـة الأحـزاب الثانويـة الـ ٢٦ المتحالفة مع المجلس العسكري والجماعـات المـشتركة بـين الأديـان مـن أجـل تعزيـز الحـوار. ومـع ذلـك، أخفقـت المشاورات في تحقيـق النتـائج المنـشودة، أساسـا بـسبب تعنـت المجلـس العـسكري وحلفائـه الـسياسيين. ولـذلك، دخلـت الجـزاءات المـستهدفة والعامـة حيـز التنفيـذ في منتـصف ليلـة ٢٩ نيسان/أبريل.

وعزز مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الـذي عقـد في داكـار في ٣ أيـار/مـايو بدرجـة أكـبر الموقـف الإقليمـي بـشأن الأزمة في غينيا – بيساو. وقدمت القمـة مزيـدا مـن التفاصـيل بـشأن الفتـرة الانتقاليـة المقترحـة لمـدة ١٢ شـهرا، أبرزهـا الاقتـراح الـداعي إلى انعقـاد الجمعيـة الوطنيـة وانتخـاب قيـادة جديـدة مـن خـلال إجـراء التـصويت وجعـل رئـيس الجمعيـة الوطنية المنتخب رئيسا مؤقتا جديدا. ثم يعين بعد ذلك رئـيس وزراء تـــوافقي لديـــه كامـــل الـــصلاحيات لرئاســـة حكومـــة انتقاليـة. وتـشمل مهـام الـسلطة الانتقاليـة، في جملـة أمـور، الإشراف على مراجعة النـصوص القانونيـة ذات الـصلة، وهـي الدســتور وقــانون الانتخابــات، والإصــلاح الاقتــصادي، وإصلاح قطاع الدفاع والأمـن، وإجـراء حـوار وطـني وإجـراء انتخابات رئاسية.

وفي يـوم الجمعـة، ٤ أيـار/مـايو، أوفـد رئـيس هيئـة الجماعة الاقتـصادية لـدول غـرب أفريقيـا بعثـة تابعـة للجماعـة إلى غينيا – بيساو، بقيـادة نيجيريـا، رئـيس مجموعـة الاتـصال الإقليميـة، لإجـراء جولـة أخـرى مـن المناقـشات مـع أصـحاب المصلحة. وحضر تلك المناقشات المجلس العسكري والحـزب الأفريقـي والمرشـحون الرئاسـيون الخمـسة وأعـضاء المجتمـع المدني والجماعات المشتركة بين الأديان والأحـزاب الـسياسية. وفي المشاورات، لقيت المقترحات الـتي قدمتـها الجماعـة قبـولا على نطاق واسع مـن جانـب أصـحاب المـصلحة، رغـم دعـوة بعـض المحـاورين إلى تـشكيل فريـق فـني مـشترك لاسـتعراض المقترحـات ومواءمتـها مـع أحكـام دسـتور غينيـا – بيـساو. وترى الجماعة أن تقدما يتحقق، وأنه سيتم قريبـا التوصـل إلى حل في هذا الاتجاه.

لقد استنارت الجماعة، لدى اعتمادها استراتيجية استعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو، بإدراكها لخطورة وتعقيد الحالة في البلد. وإزاء تلك الخلفية، لا بد من بذل التضحيات وتقديم التنازلات من جانب جميع أصحاب المصلحة.

لا يمكن استعادة النظام الدستوري الذي كان قائماً قبل الانقلاب على الفور، كما يطالب بذلك الحزب الأفريقي، إن أردنا تجنيب البلد اندلاع حرب أهلية. وبالمثل، لن تقبل الجماعة الاقتصادية أو أي سلطة دولية باقتراحات الطغمة وحلفائها الساعية إلى فترة انتقالية مدتها سنتان، لأن ذلك يمكن أن يُفسر على أنه مكافأة للمتآمرين في الانقلاب. لذا فإن ثمة حاجة إلى حل وسط. وتدرك الجماعة الاقتصادية، وهي تقترح عملية انتقالية من خلال الجمعية الوطنية، أن حكومة الحزب الأفريقي المطيح بها كانت تسيطر على ٦٣ في المائة من مقاعد الجمعية، وينبغي أن يكون لها صوت مؤثر في تحديد من سوف ينبري في النهاية ليكون الرئيس المؤقت.

وحتى في الوقت الذي تعمل فيه الجماعة الاقتصادية جاهدة لإيجاد حل سلمي للأزمة الدستورية، داوم العنصر المسؤول عن التخطيط في القوة الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية على التواصل بانتظام مع جيش غينيا - بيساو فيما يتعلق بطرائق نشر القوة التابعة للجماعة، الذي بات وشيكاً. في تلك الجهود، عملت الجماعة ولا تزال تعمل، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والشركاء الآخرين، الذين سوف يعزز دعمهم تعزيزا كبيرا تحقيق الأهداف الموضوعة لإعادة إرساء سيادة القانون وحفظ السلم والأمن في غينيا - بيساو.

وتدرك الجماعة إدراكا تاماً أن تنفيذ القرارات التي اتخذها رؤساء الدول والحكومات في المنطقة دون الإقليمية يتطلب التصميم، كما يتطلب التفهم والدعم المستمرين من جانب الأمين العام ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بأسره. ستحتاج الجماعة بالتأكيد إلى الدعم المالي والتقني واللوجستي، خاصة فيما يتعلق بنشر القوة الاحتياطية. لقد وصل العمل على إعداد تفاصيل الدعم المطلوب إلى مرحلة متقدمة، وستكون التفاصيل جاهزة لجميع الشركاء في أقرب وقت.

تهدف المبادرات التي تتخذها الجماعة إلى مساعدة الحكومة والشعب في غينيا - بيساو، لأن الجماعة، بوصفها هيئة إقليمية، تدرك مشاكل البلد، وتأمل، عن طريق الحوار، أن تجري استعراضاً شاملا للنظام السياسي والعسكري في البلد، بهدف تحويله إلى عضو مسؤول في المجتمع الدولي، وإلى عامل من عوامل السلم والأمن الدوليين، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

يرمز الشلل السياسي، وسياسة المخدرات، التي أشار إليهما المتكلمون الأوائل، في غينيا - بيساو اليوم إلى الهشاشة التي تهدد الجهود الرامية لترسيخ ثقافة الديمقراطية وتعزيز النمو والتنمية، كما تهدد السلم والأمن الدوليين. تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية تغيير تلك الحالة، والفرصة أمامه، والآن هو وقت القيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.